

# الإصلاح عام ٢٠٠٥ : مكانك راوح

## صلاح النصر اوي \*

■ يطوي عام ٢٠٠٥ أوراقه ليرحل، مخلفاً، كما هي العادة، لدى كل فرد من الناس سبواً الأعمى تركه من أثر في احوالهم وفي انفسهم، دائماً ما يتشكل مراجعة لمحطة من محطات حياتهم، توشك أن تغبر. وإذا كان مثل هذا السؤال الوجودي يشكل لحظة سحرية لسير أغوار التجربة البشرية وتفحصها على الصعيد الفردي، فإن من المؤكد أن أحداث عام برمته تتشكل محطة مهمة في حياة الشعوب والأمم، تتوقف عند نهايتها، تماماً مثل الفرد الإنساني، تقرأ ماضيها القريب وتراجع ذاتها وتمسك بتلابيب الحقيقة وتجترح الرؤى التي تعينها على أن تحلم وتعمل بطريقة مختلفة، فهل بإمكاننا أن نلقى الآن نظرة فاحصة السى عام ياقل في تاريخ منطقتنا العربية، بهدف تقيوم التغيير الذي تحقق، أو ذلك الذي لم يتحقق، والإمكانات التي يفتح السبيل أمامها في المستقبل؟

سيرد علينا بأن عاماً واحداً هو فترة قصيرة في عمر الأمم لتقوم سيرتها التي تعج بالتجارب وتزخر بالنجاحات مثلما تزخر بالإخفاقات وربما الآلام والحزن، وأن علينا أن ننظر حقبة طويلة ليكون بوسعنا إطلاق العنان للخيال في البحث والكشف والمساولة والتعرف الى حجم الإنجاز أو الإخفاق، غير أن ردي هو أن الإيقاع السريع للتاريخ البشري الذي نحياه لم يعد يسمح بالانتظار قرباً أو عصراً أو حتى عقداً لكي تراجع الأمم في منتهاه حساباتها الختامية وتعيد تقيوم مسيرة حياتها. فالعام الواحد في القرن الواحد والعشرين ليس فقط أسرع إيقاعاً من سنيين القرون الماضية، بل هو أخصب أحداثاً، وبالتالي أكثر غلة، الأمر الذي يتطلب التعرف العاجل السى الحجم الفعلي لمدخلات ومخرجات هذه الأحداث، إذ أن الإدراك المتأخر للأحداث لا ينطوي بالضرورة على أفضل التقييمات عمقاً.

حتى قبل أن يبدأ عام ٢٠٠٥ كانت التوقعات تشير إلى أنه عام إستثنائي في تاريخ المنطقة التي بدت حبلى بنظورات بذرته في رحمها أحداث السنين الماضية والتي هي بدورها نتاج عقود طويلة من الوهن والتردي والركود العميق الذي صنعتة خيبات الأمل والمرارات التي خلفتها الإخفاقات والخسائر التي طبعت كل أوضاعها بشكل بالغ السوء وقيدتها بتاريخها وأعاققت تقدمها الحضاري السريع والمستدام، كان ٢٠٠٥ العام الذي يفترض أن يبدأ فيه العرب بدفع الفواتير السياسية والاقتصادية والثقافية المستحقة منذ زمن طويل نتيجة الضعف الذاتي والعجز في مواجهة التحديات والتهديدات أو مواكبة التحولات العالمية الكبرى المتسارعة الختلى في كل معترك وميدان، غير أن كل الحقائق القاسية والمؤشرات تدل الى إستمرار حال القحط وتناميها، ما يعني تضخم تلك الفواتير بكل ما يترتب على ذلك من زيادة في الضغوط والتوترات التي تعرقل جهد الإنفلات من دائرة العجز والوهان وتطيح الآمال المعقودة للخروج من المستقبل الدائم الذي عاشت فيه.

ولأن القضية تبدأ وتنتهي بالإصلاح فقد كان مؤملاً بأن يبدأ العام بتطبيق المبادئ التي وضعتها «وثيقة عهد ووفاق وتضامن» التي اقرتها القمة العربية في تونس عام ٢٠٠٤ وكذلك البيان الختامي لها واللذان اقر فيهما القادة العرب العزم على مواصلة خطوات الإصلاح الشامل وتعزيز روح المواطنة والمساواة وتوسيع الديمقراطية

ومجال المشاركة في الشأن العام ودعم سبل حرية التعبير ورعاية حقوق الإنسان، وما حصل هو أن قمة ٢٠٠٥ في الجزائر تجاهلت إلى حد كبير قضية الإصلاح الداخلي في الدول العربية وهمشتها، وهو أمر أشار إلى أن القضية لم تكن، من وجهة نظر الانظمة العربية، سوى جرعة مخمر، وليس إلزاماً معنوياً وأخلاقياً كما كان يرتجى. ولم يقصر الأمر على ذلك بل ظل الخطاب المراوغ سيد الساحة وانتهى العام بإفشال محاولتين جادتين لإلزام الانظمة العربية بخطوات فعلية للإصلاح في كل من «منتدى المستقبل» في البحرين وقمة الشراكة الأوروبية متوسطة في برشلونة، ضمن المبادرات الدولية المطروحة على المنطقة.

هذا على مستوى الخطاب الذي ظل مرتفعاً عن أن يتحول إلى عقد قانوني أو سياسي، أما الفعل فأبى إلا أن يظل في حدود مستنقع الجمود، مرواحاً بين القاع والسطح، مصراً على مقاومة أي إجراءات أو تحابلات أو ضغوط هدفها إخراجها منه، فلم تشهد المنطقة العربية خلال عام ٢٠٠٥ أية اصلاحات سياسية جوهرية تمهد الطريق لمشاركة حقيقية في السلطة وتفتح السبيل لإعادة بناء مجتمعاتها على أسس تعددية ديمقراطية، بل لم تشهد أية إجراءات أو خطوات جدية تفك من إزار الدولة النسلوية وهيمنتها المطلقة، ولم تضرب الوعود والعهود عرض الحائط فقط، بل إن هناك حالات كثيرة جرى فيها، وبشكل يثير الدهشة، تطويع إصلاحات جزئية، أو حتى حرف الانتخابات، لصالح تمكين الأنظمة وأجهزتها العسكرية والأمنية والبيروقراطية والنهائية الدعائية من إحكام قبضتها في السيطرة السياسية والاجتماعية، الأمر الذي يعني استمرار التسلط والإستبداد وإغلاق الأبواب أمام الإصلاح. وفي الواقع أن أهمية عام ٢٠٠٥ تكمن في الإعتقاد بأن هناك رزنامة، أو جدول زمني للإصلاح، اعتمدهتة الأنظمة العربية لتنفذ وعودها سواء تلك التي اقرتها في «عهد» قمة تونس، أو التي أطلقتها منفردة جراء الضغوط الداخلية والخارجية، وحالة الركود والإسناد التي وصلت اليه، من الممكن، وربما من المؤكد، ان ليست هناك رزنامة معدة من جانب الأنظمة، التي لا ترى في الإصلاح لإشعارات أو وعوداً غير ملزمة، شأنها في ذلك شأن الكثير من الإستقناعات التي تمنحها لنفسها، غير أن الحقيقة، من وجهة نظر تاريخية، تبقى أن العدد العكسي لمرحلة الإصلاح والتحديث قد بدأ فعلاً، وأن أي تراجع أو توقف أو ماطلة لا يمكن إلا أن يكون تفهقراً لن يفضي إلا إلى المزيد من الإستعصاء والفوضى في الداخل والإنكماش والعزلة في الخارج، إن الإفتراض بأن عام ٢٠٠٥ هو نقطة البداية، أو شيء من هذا القبيل، هو إفتراض واقعي، قائم على أساس أن الأعوام الأربعة التي تلت زلزال نيويورك وواشنطن، والحرب على العراق، كانت كافية أمام المنطقة لتستوعب هزاتها الارتدادية التي أيقظتها من سباتها الطويل، ولتمزج بين إمكاناتها وبعواتها الذاتية وحاجتها المتزايدة إلى الإرتباط مع العالم، ولتبدأ من جديد رحلة النهوض والتحديث التي تخلفت عن ركابها عقوداً طويلة، فالمؤكد أن تفجيرات أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ وحرب ٢٠٠٣، والتي جاءت متزامنة مع إنتقال العالم إلى قرن العولمة، لم تكن مجرد لحظات خاطفة في تاريخ المنطقة، بل هي حقبة جديدة تدخلها وهي تواجها ليس فقط السؤال الوجودي عن أن تكون أو لا تكون، بل أيضاً الجدول الزمني والبرنامج المصاحب له للإجابة عن ذلك.

طبعاً نحن نعلم أن لا وجود لهذا البرنامج، كما أننا لسنا بحاجة للإستعانة بنبؤات العرافين، ولا كراتهم البلورية، ولا حتى تقارير

مراكز الدراسات الإستراتيجية، لنذكر أن لا إطار زمني متوفر لعملية الإصلاح، على رغم وجود إدراك بأن غياب برنامج عمل مؤطر زمنياً سيلقي بالنتك على صحة الادعاءات بأن المنطقة تستطيع إنجاز تطور سياسي وإقتصادي وإجتماعي سريع ومتواصل بما يمكنه من ردم جزء من الهوة التي تزداد إتساعاً بينها وبين العالم، إن تحديد نقطة البداية لا يعني فقط إنجاز التسامع مع الماضي وتراثه والعبور إلى المستقبل، كما لا يعني تجاوز العتيشة والإعتباطية، بل ما هو أهم من ذلك، أي أنه يتبقي ضبط ساعة الإصلاح على توقيت العالم الفائق الدقة، وليس على توقيتات محلية مزاجية ومتكاسلة.

وحتى بإفتراض أن التغيير المتوقع في المنطقة سيأتي من فوق بسبب ظروفها التاريخية المعروفة، لكن لا يمكن لأي إصلاح أن ينجح من دون مشاركة مجتمعية وإقتناع الناس ببرامجه ومساهمة منهم في دفع عجلته، وعلى هذا الأساس فإن الناس تتفاعل مع الإصلاح طالما كان يشبع حاجاتها الأساسية ويعالج قضاياها الحياتية بإندفاع وجرأة، في زمانها الذي تعيشه، وهي ليست على إستعداد لكي تقبل شيك الإصلاح مؤجلاً ومن دون رصيد معلوم، كما تحاول الأنظمة العربية أن تفعل الآن مع شعوبها. ومن المؤكد أن إستمرار تباطؤ الإصلاح في المنطقة وتعثره سيزيد من مشاعر الناس في فقدان الأمل والثقة، ويعمق فيهم مشاعر الإحباط واليأس، وهي دلالات مثيرة للقلق على الوصول إلى نقطة الإسناد حين تتحول إلى سخط جماهيري مدوي.

هل وصل العرب مع نهاية عام ٢٠٠٥ إلى هذه المرحلة؟ ربما لا، أو ليس بعد، لكن بإعادة النظر في نصف العقد الأخير برمته يصعب أن نتصور أن كثيراً من البلدان العربية ستنتمتع بالهدوء والإستقرار الذي إعتادت عليه باستمرار انظمتها بالمروحة في مسيرة الإصلاح من دون إطلاق حقيقي وبحيوية واندفاع ووفق برامج عمل وجداول زمنية راسخة، إذ كلما تأخر الإنتقال أصبحت الرحلة طويلة وشاقة ومحفوفة بالكثير من الصعاب والألم، أنه لأمر مفهوم أن تستमित بعض الأنظمة في محاولة الحفاظ على الأمر الواقع، أو أن تدافع عن ذاتها بكل الوسائل المتاحة، غير أن تلك تبقى عملية عشية في مواجهة الأحداث ومنطق الأشياء الصارم الذي أثبت مرة تلو الأخرى أن المنطقة لا تمتلك ذخائر أخرى غير الإصلاح لمواجهة التحديات والصدمات الداخلية والخارجية.

ليس هناك ضمانات أكيدة بالا تستمر الإحباطات في عام ٢٠٠٦ الجديد فالأغلب، وربما المؤكد، أن العالم العربي سيعجز عن تحقيق التوقعات والآمال المرجوة في الإصلاح والديمقراطية، وسيبقى بعض دوله يراوح مكانه على أمل الأيقع في مهاوي الكارثة، بينما سيقبض البعض الآخر مكاسب محدودة لا ترتقي إلى مستوى المطوحات، غير أن الخروج من هذه الدائرة المغلقة يتطلب من الأنظمة أن لا تكثفي بتدبيح الوعود المنمقة، بل أن تعجل بشن هجوم إصلاحى كاسح لا رجعة فيه على كل مخلفات الماضي، مثلما يتطلب من الشعوب أن تظهر المزيد من الإرادة والعزيمة وأن تمسك بتلابيب اللحظة السحرية التي تمثل عبورها نحو عام جديد وأن لا تكثفي لنبله رأس السنة الجديدة بالدعاء والصلاة والأمانى بل أن تتخذ قراراً ثورياً لا رجعة عنه، كي يكون عامها المقبل المنطلق الحقيقي للثورة الإصلاحية التي تآخرت طويلاً وطويلاً جداً.